

ماذا يعني انطلاق

القاذفات الروسية من إيران؟

■ **حميدي العبدالله**

كشفت النقاب عن أن روسيا طلبت من العراق وإيران السماح لأسلحتها الصاروخية المنجحة عبور الأجواء الإيرانية والعراقية لتصف مواقع التنظيمات الإرهابية في سورية.

كما كشفت وزارة الدفاع الروسية في بيان رسمي أنّ قاذفات «تو 22» الروسية انطلقت من قواعد جوية إيرانية وقامت بصفص مواقع

إلرهابيين في محافظتي حلب وادلب.
لا شك أن هذه الأحداث تعد بمثابة تحوّل استراتيجي كبير، يوازي ما بات يعرف بعاصفة السوخوي التي انطلقت في 30 أيُول عام 2015، وتطوَي هذه العملية على دلالات كبيرة عسكرية وسياسية ربما يصعب

حصرها في هذه العبارة:

أولاً، الشرق الأوسط الجديد القائم على التعاون بين دول المنطقة في مواجهة الهيمنة الأميركية قد بدأ الآن فعلا في التحقق عبر وحدة الجبهة في مكافحة الإرهاب من حدود روسيا مع أوروبا وحتى الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط. وهذا الشرق الأوسط الجديد الذي ربما تغلغى عليه التطورات العسكرية يفسح المجال أمام استكمالها في مجالات أخرى سياسية واقتصادية على قاعدة التعاون المشترك بين دول مثل روسيا والجمهورية السورية وبدرجات مختلفة دول أخرى مثل أذربيجان وجمهورية الاتحاد السوفيتي السابق في آسيا.

ثانياً، معركة حلب وادلب باتت معركة واحدة، ولعل توزيع الجيش السوري لمنشورات فوق مدينة جسر الشغور قبل مرور أقل من 24

ساعة على انطلاق القاذفات الروسية من قواعد في إيران يشير إلى

تلازم معركة تحرير حلب مع معركة تحرير إدلب بعد رفض الولايات

المتحدة جهود روسيا لفك الارتباط بين التنظيمات المصنّفة إرهابية،

والتنظيمات التي تعتبرها الولايات المتحدة تنظيمات معتدلة.

ثالثاً، معركة تحرير حلب وتنفيذ الخطة التي وضعت عند تحرير بني زيد والليرمون والكاستيلو، واستكمال المرحلة الثالثة في تحرير الريف الجنوبي للمدينة، بما في ذلك المواقع التي سقطت في الهجوم المضاد الذي شنته جيش الفتح، باتت تحصيليا حاصلًا في ضوء هذا الجهد الإضافي والاستثنائي للمشاركة في عاصفة السوخوي.

خداع تركي؟

عندما ينكر الأتراك أنهم تراجعوا عما تقوله بالنيابة عنهم جماعات الإنقلاب السوري من أمقرة، أنها الثوابت بالوقوف مع المعارضة وتردد كلاما سلبيا بحق الرئيس السوري يبدأ بعض المحيطين بحمور المقاومة يتحدّثون عن خديعة تركيا.

لنصدّق الخديعة يعني أن روسيا وإيران ضحيّتان للخديعة التي ندّعي أننا اكتشفناها وينجح الأتراك بتبريرها على قيادات بحجم الرئيس الروسي والقيادة الإيرانية، وهي باتتة لدرجة أن نشطاء عاديين على الفايسوك يكتشفونها.

لنصدق ماذا يجب أن نصدق على الأقل أن القضية ليست غباء إيرانيا روسيا

وذلكا أبسط النشطاء يتقوّض على قيادات اللبدين، بل نفترض أن تركيا تريح

وروسيا وإيران تهرّمان فتغنيان هزيمتهما بتنازلات التضاضي عن الخداع أو

أنهما تريدان مصالح من تركيا أهم من النصر في سوريا، وهما تنتصران لقبقلان التحلّي عن النصر لحساب هذه المصالح.

كل شيء يقول العكس. فتركيا تخنق اقتصاديا وحبل نجاتها روسي إيراني، وتركيا تهزم في سوريا وحبل نجاتها سوري إيراني بنقلها للمشاركة في التسوية.

تركيا تدفع ثم ما تتاله من رسا وإيران بتغيير موقعها من الحرب، لكن التنفيذ الأمني سابق على السباسبس.

^[المصدر ?]

التعليق السياسي

البناء

رأي في العلاقات العربية - العربية وثقافة الإقصاء

■ **زياد حافظ***

إنّ التجزئة والتفتت اللذين تشهدهما الأمة العربية ناتجتان، من بين أسباب عديدة لا داعي لتذكرها في هذه المداخلة، عن ثقافة عبثية هي ثقافة الإقصاء. فهي من الأسباب غير المتداولة أو التي لا يُعطى لها الأهمية والتي تستحقّها، فالتجزئة والتفتت من ثقافة مناهضة لتقافة الوحدة. فهي ثقافة الرأي الواحد المفروض على الجميع، لذلك نجد أنّ مقاربة الشأن العربي عند أكثرية النخب العربية وفي العديد من وسائل الإعلام العربي مبنية على قاعدة إما أنت معي أو إما أنت ضدي. أيّ أن يكون القرار المطلوب أو الموقف السياسي العزل في العقل العربي، فهو موضوع خارج إطار بحثنا ولكننا وجدنا أنه من الضروري الإشارة لها لدعم فكرة إمكانية تعذد الإبعاد في العقل العربي. فتعذد الإبعاد في العقل العربي يجعل ممكنا التفاهم على قضايا معينة والاختلاف على قضايا أخرى في آن واحد دون الوقوع بفخ «الكل أو لا شيء» الذي ينتهي في كثير من الأحوال بـ«لا شيء»؛ الإنفصالي في الموقف يختلف عن الإزواجية التي تدل على إمكانية تعدد الإبعاد في المقاربة بينما الانفصام حالة مرضية تعالج طبيًا وليس عقليًا أو سياسيًا.

انفصام الازواجية

هذا الاستطراد حول العقل العربي ضروري لتبيان عدة أمور. فالعلاقات العربية – العربية مصابة بحالة انفصام وليست بحالة ازواجية. وحالة الانفصام تؤدّي إلى تقشي ثقافة الإقصاء سواء كان تعبيرها «تخوينا» عند الجماعات السياسية الخارجة عن الإطار الديني، أو «تكفيرا» عند الجماعات الدينية المتشددّة. كما نعتقد أنّ ثقافة الإقصاء من الأسباب الرئيسية لحالة التجزئة التي تعيشها في الوطن العربي. فعدم القبول بالرأي الآخر أو احترامه يؤدّي تلقائيا إلى موقف عبثي كالتخوين أو التكفير. كما يؤدّي إلى «انشقاقات» أو «حركات تصحيحية» على الصعيد التكوينيّ السياسيّ أو إلى انفصال على الصعيد الجغرافي والوطني، أو إلى نيد العمل الجماعي والتفاهم على جوامع مشتركة. فعندما نطالب بالوحدة في مشروعيّنا النهضي العربي كرّد على التجزئة علينا أن نعي أنّ ثقافة الإقصاء مناهضة لثقافة الوحدة. احترام الرأي الآخر هو المدخل للثقافة الواحدة، والوحدة هي المدخل للثبوت بالأمة. فأمّتنا متنوعة وعليا أن ننمسك بذلك التنوع وعدم الوقوع بنظرية «العرق السياسي الصافي» لتكوين الأمة.

من هنا كانت قناعتنا كثير عروبي، ومن خلال مؤسساته الشعبية كالمؤتمر القومي العربي ومؤسساته الفكرية كمرکز دراسات الوحد العربي، في ضرورة العمل على تكوين الكتلة التاريخية بين مكونات الأمة من قومين عرب وإسلاميين ويساريين وليبراليين. وكذلك الأمر في ضرورة تشكيل كتلة تاريخية جيوسياسية من العرب والإيرانيين والأتراك على قاعدة التّؤمّة بين الأطراف والمتكامل وليست على قاعدة النّذبة التي يمكن أن تعتقد بعض النخب أنها ممكنة. فهي مدمّرة وعبثية ومتنافية مع وحدة الموروث التاريخي والثقافي عند كل الأطراف.

بناء على ذلك فإنّ القرارات السياسية التي تهدف لانساق العقل العربي الذي يستطع بتكويهه أنّ

وكذلك الأمر على صعيد جامعة الدول العربية حيث إخراج دولة مؤسسة (مع كسر السين) لها، أيّ سورية، هو خطا أكبر من جريمة. كما يعني ذلك أنّ على الدول العربية التي لا تقبل برأي مخالف لرأيها في مقرراتها للواقع العربي أو الإقليمي أو الدولي أنّ تقوم بمراجعة لسياساتها الأمنية على قاعدة «الكل أو لا شيء» وعلى قاعدة اللعبة الصفرية. فالتنازل للأمة ليس تنازلا بل هو مكسب للجميع.

«الضّمّ ولمّ الشمل»

هنا لا بدّ لنا من توضيح كي لا يُستغلّ ما نقوله بأنّه مدخل لتبرير ما لا يمكن تبريره. فنذكّر باننا متمسّكون بتوابيت الأمة وفي مقدمتها تحرير فلسطين، كلّ فلسطين، من البحر إلى الوادي فلا مساومة على ذلك. كما أنّ هدفنا هو وحدة الأمة والعمل على إقامة دولة الوحدة التي تخمينا وتحمي موروثها الثقافي والحضاري أو الإنتاج معرفة كرسالة للإنسانية كما سبقنا أجدادنا. وأخيرا، نؤكّد أنّ مشروعيّنا السياسي والفكري هو مشروع نبذنا على الأقل طالما هناك إمكانية العمل المقاومة لكافة أشكال الظلم كاظمم السياسي، والظلم الاقتصادي، والظلم الاجتماعي، والتراجع الثقافي والعصري الذي هو أيضاً نوع من الظلم. فلا مساومة على هذه الثوابت.

إنّ سياسة «الضّمّ ولمّ الشمل» عكس سياسة «الإقصاء». فهي تخلق موازين قوة يصعب اقتراحها والعبث بها. هكذا فقدنا الأندلس في الماضي البعيد، وهكذا فقدنا فلسطين والسودان، والله أعلم ما يمكن أن نفتقدناها من استمرّت النخب الحاكمة في سياسة الإقصاء. العقل السياسي هو بطبيعته ساعي إلى تلك السياسة عند النخب الحاكمة في العراق بعد خروج قوّا الإحتلال. فالاستمرار في عدم التعاطي مع حزب البعث، الذي هو مكوّن أساسي في المشهد السياسي العراقي وغير مبني على قاعدة المحاصصة الطائفية والمذهبية، هو موقف خاطئ ومناهض للموروث الثقافي والسياسي ليس فقط في العراق ولكن في الأمة. في المقابل، فالملطوب من البعثيين مراجعة صريحة وواضحة لسياسات أدت إلى ما وصل إليه الوضع الداخلي في العراق.

وعلى ذلك الأساس يكون الحوار فالمصالحة فوحدة الموقف فالسلم الأهلي. فالتنوع هو ما يثرى الأمة. والحوار مع جميع المكونات السياسية في المشهد العراقي هو شرط ضرورة وكفاية لبلورة موقف وطني يساع في مواجهة التحديات التي تستهدف وحدة العراق وشعبه وثقافته واستقراره وتطوره.

والفترة التي بدأت في العراق وامتدت إلى أقطار عربية لا يمكن القضاء عليها والعراق بعيدا عنها. بدأت الفترة في العراق وبادية نهايتها هي العراق.

فالحل العسكري في مواجهة داعش لا يساعد في مسيرة المصالحة وضّم الجراح إذا ما تنكرت النخب الحاكمة لإشراك جميع المكونات. كما لا يساعد إذا ما يُعدم رويّة جامعة لمستقبل الغد يجد الجميع في سببها للمشاركة به، بينما المشروع الداعشي مشروع إقصائي إلى أقصى الحدود؛ المقاربة الفكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لا تقل أهمية عن المقاربة العسكرية والأمنية في مواجهة جماعات التعصب والغلو. في رأينا، فإنّ الفكر هو الذي يُمكن الانتصار على مشاريع الوفاة الفكر. كذلك الأمر في تونس والبحرين واليمن وسائر دول الخليج وسورية.

* أمين عام المؤتمر القومي العربي



فقط، كانت تشتتّ الإغارات وتسترع، تكديراً بالخطوط الحمراء المأذون لـ«داعش» (كما قد يبدو للمراقب) بالتحرك خلالها وفي مدارها، مع عدم تجاوزها. وبالتالي لم تدخل الحرب الأميركية ضدّ «داعش» مرحلة جدية، إلا بعد الشهر التاسع من عام 2015، عندما تدخلت القوات الروسية بشكل مباشر، في العمليات العسكرية الجارية على الأراضي السورية. ففي هذه الحالة فقط، ونتيجة ما بات ظاهرا من بروز تنافس عسكري بين القوتين الروسية والأميركية، اضطرت القوات الأميركية عنئذ، لأن تنشط في عملية تنافسية مع القوات الروسية، مستهدفة مكافحة الإرهاب سواء تمثل بـ«داعش»، أو بجبهة النصرة التي توسعت في مرحلة بالقدرة قادر، وسيطرت على محافظة ادلب السورية. فهذه الحرب الريحية التي ظل التحالف الأميركي يقودها على مدى ستة عشر شهرا سابقة على التدخل الروسي المنافس، في التي يتوجب على المرشح ترامب أن يتعرّض لها، إضافة إلى تساؤلات من جانبها عن السبب الذي حال دون التدخل الأميركي (رغم كل المعلومات التي وفرتها وسائل تجسّسها)، للحيولة دون نجاح «داعش» في السيطرة على محافظات الشمال العراقي الثلاث في عام 2014، رغم محاولتها لاحقا لتصبح الموقف

بالمساهمة المحدودة في تحرير محافظات صلاح الدين وأجزاء من محافظة الأنبار كما فعلت في معركتي الرمادي والفلوجة لاحقا.

تخطّ ترامب في اتهاماته

ما يحبط مهمة ترامب في اتهاماته، هو جهله بحقيقة ما جرى فعلا على أرض الواقع وخصوصا على الأراضي العراقية. لأنّ من سمع بتأسيس «داعش»، كان جورج بوش الابن، تعاونه غونداليزا رايس ووزير خارجيته، ولم يكن للرئيس أوباما وهيلاري كلينتون أي دور في ذلك. وليست في معرض الدفاع عن المرشحة هيلاري كلينتون، غير أنّ الحقيقة التاريخية تقتضي أنّ تذكر بشأن الإخطاء التي ارتكبتها الرئيس أوباما وإدارته في التعامل مع تحوّل تنظيم «دولة العراق الإسلامية» إلى تنظيم «الدولة الإسلامية في العراق والشام - داعش» وممارستها الصمت إزاء النمو المفاجئ والغريب لذاك التنظيم، ومن ثم توسعه في الشمال العراقي... قد حدثت كله في مرحلة تواجد فيها جون كيري في موقع وزارة الخارجية، ولم يكن لهيلاري كلنتون دور فيها، إذ كانت قد تخلت عن موقعها كوزيرة للخارجية، منذ نهايات عام 2011، وهي المرحلة التي بدأت تظهر فيها لاحقا علامات التسعة والقوة والتسلح الكثيف على «دولة العراق الإسلامية»، وخصوصا حال تحوّلها إلى «دولة العراق والشام الإسلامية - داعش»، الذي لم يتبلور إلا في عام 2013 عندما كانت المرشحة هيلاري كلينتون خارج موقع مسؤوليّة. وهذا كله يقتضي من المرشح دونالد موقع مسؤوليّة. ورغم ذلك فلا بدّ من مراعاته وتراجم، أنّ يراجع أقواله واتهاماته، ويدقق في معلوماته أكثر وأكثر، خوفا من أنّ تتعسّق اتهاماته الطائشة، والتي تنقصها المعلومات الدقيقة، وبإلا على مهمته في مقاربة منافسة هيلاري كلينتون على موقع الرئاسة.

ويعد ذلك، ليلتقاع المرشحين كما يشاءن في ما بينهما، وليتبادلوا الاتهامات كما يشاءن. شريطة أن يظل ذلك في حدود الوثائق والحقائق التاريخية كما جرت فعلا، وليس كما يتمنّى ترامب أو هيلاري أن تكون قد جرت متلازمة مع مصالح معركتيها الانتخابية.

* مستشار في المركز الأوروبي العربي لمكافحة الإرهاب - برلين.

عضو في مركز الحوار العربي الأمريكي - واشنطن.

أين أخطأ وأين أصاب ترامب في اتهامه لأوباما بالوقوف خلف «داعش»؟



بالقاعدة وتعلن انتماءها لـ«الدولة الإسلامية»... وجد في ذلك وسيلة مثلى لتفكيك تنظيم القاعدة والحّد من جبروته ووقتة المدمّرة؟

فهذا السكوت من الرئيس أوباما عن مصدر التمويل لداعش، مهما كانت أهدافه وميزراته، كان خطأ كبيرا كشفته سرعة توجه «داعش» الذي أصابته نوع من الغطرسة والزهو بقوته المتممّزة. نحو ارتكاب أعمال وحشية كان من بينها قطع الرؤوس (بعضها رؤوس أميركية)، وقتل الأسرى، إضافة الي أعمال وحشية أخرى عديدة لم يعد يوسع أحد بعدها السكوت عن الدولة الإسلامية وأعمالها البشعة، فكان لا بدّ إذن من إعلان الحرب عليها. وقام الرئيس أوباما فعلا بإعلان الحرب على «داعش» في 27 أيار 2014، وذلك خلال خطاب القاه في الكلية الحربية في نيويورك. لكن الرئيس أوباما أعلن الحرب على داعش، وتوقف عند إعلانها فحسب، إذ لم يقدم فعلا على عمل عسكري ما يكثف من دخول الحرب مرحلة التنفيذ. وكان ذلك خطأ آخر ارتكبه الرئيس أوباما.

لكن الأمر لم يتوقف عند ذلك فحسب، أيّ عند الانتعاع عن الممارسة الفعلية لخطوات عسكرية في تلك الحرب، إذ سرعان ما ارتكبت ادارة أوباما خطأ آخر أكثر جدية بدأ على يد داعش، وذلك عندما اتاحت لـ«داعش»، في الفترة بين 9 و 12 حزيران 2014، أن يعد قرابة 15 يوما من إعلان تلك الحرب على ذلك التنظيم، من احتلال ثلاث محافظات رئيسية في شمال العراق؛ شكلت إضافة إلى محافظة الأنبار، ما يقارب 40 بالمئة من كامل الأراضي العراقية. فالدولة الأميركية التي هي الآن في حالة حرب معلنة ضدّ داعش، قد تركته يسيطر على هذه المساحة الجغرافية الواسعة من الأراضي دون أن تفعل شيئا لوقفها أو رده.

ويضامّ لم يتوقف الأمر عند هذا الحدّ. فالولايات المتحدة بأقمارها الصناعية وأدوات تجسسها، كانت لا بدّ قد لاحظت على مدى أيام، قيام «داعش» بتجميع قواته تمهيدا لهجوم كبير، بل ولا بدّ قد لاحظت أيضا تحرك تلك القوات في اتجاه المحافظات العراقية الثلاث، ومع ذلك اتخذت موقف عدم التدخل لمقاومتها وقصفها جويا والحيولة دون نجاح مهمتها. بل وذهبت إلى أبعد من ذلك، بعدم تحذير الحكومة العراقية حول ما يجري على الأرض العراقية، أو على وشك أن يجري عليها بين يوم وآخر، وكانت النتيجة، ليست مجرد سيطرة «داعش» على مساحات واسعة من الأراضي العراقية، بل الاستيلاء

^[1] وبالجملة، فإنّ الفهم الدقيق لتاريخها وحولها هو ما يمكن أن يحدّد مدى جدية اتهامات ترامب بحقها، وما يمكن أن يحدّد مدى مسؤولية كل طرف من أطرافها

^[2] وبالجملة، فإنّ الفهم الدقيق لتاريخها وحولها هو ما يمكن أن يحدّد مدى جدية اتهامات ترامب بحقها، وما يمكن أن يحدّد مدى مسؤولية كل طرف من أطرافها